الوحدة الثانية: العنف ضد المرأة في السياسة - بين السباق الانتخابي والتغطية الإعلامية

الفصل الثاني: العنف ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية (VAWP)

مهارات Maharat
UN WOMEN
British Embassy Beirut

العنف ضد المرأة في السياسة: لمحة عامة

إن العنف ضد المرأة في السياسة مشكلة متعددة الأوجه **تقوض المبادئ الديمقراطية وتعوق المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة والسياسية**. ويتجلى هذا العنف في أشكال مختلفة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، والإساءة النفسية، والتحرش الجنسي، والتهديدات عبر الإنترنت، كلها تهدف إلى ردع النساء عن المشاركة السياسية. وتؤكد المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية أن مثل هذا العنف يشكل تهديدًا كبيرًا لسلامة العمليات الانتخابية وجودة الديمقراطية، لأنه **يستبعد النساء قسراً من المشاركة السياسية**.

وفي هذا الإطار، كشف تقرير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) عام 2025 حمل عنوان[1] **"التمييز الجنسي، والتحرّش، والعنف ضد النساء في البرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"**، عن مستويات مقلقة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء في الحياة السياسية.

استند التقرير إلى شهادات 150 امرأة من 30 دولة

76% **من النائبات**

63% **من الموظفات**

تعرّضن للعنف النفسي

أفادت **60%** **منهن**

تعرضهن لانتهاكات إلكترونية مثل خطاب الكراهية، ونشر المعلومات المضللة، والاعتداءات القائمة على الصور

كما كشفت **1/4** **نساء**

تعرّضهنّ لعنف جنسي، غالبًا داخل المؤسسات البرلمانية وعلى يد زملاء رجال

وأشار التقرير إلى أن هذه الانتهاكات **غالبًا ما تبقى من دون إبلاغ رسمي**، نتيجة الخوف من التبعات المهنية وغياب الأطر القانونية التي تحمي النساء في الفضاء السياسي.

[1] https://www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs/2025-03/sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-asia-pacific-region

العنف ضد المرأة في السياسة: لمحة عامة عن لبنان

في لبنان، الواقع ليس بمختلف عن الدول الأخرى، إذ لا يزال العنف ضد المرأة في السياسة يشكل عائقًا كبيرًا أمام مشاركة المرأة الكاملة في الحياة السياسية. ويتجلى هذا العنف في أشكال مختلفة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، والإساءة النفسية، والتحرش الجنسي، والتهديدات عبر الإنترنت، التي تهدف إلى ردع المرأة عن المشاركة السياسية بسبب المجتمع الذي لا يزال يميل إلى الذكورية في مختلف أركانه.

عملت مؤسسة مهارات في لبنان على معالجة هذه القضية وكانت في طليعة المؤسسات والجمعيات المناصرة على المطالبة للحد من العنف ضد المرأة ، من خلال مراقبة وسائل الإعلام وتقديم أرقام بنائًا على الرصد التي تقوم به، وعرض حالات، وعرض الاقتراحات والتوصيات لتطوير الفضاء الإعلامي نحو إعلام أكثر شمولية ويعزز المناصفة والمساواة ويتعامل مع المرأة على أساس كفاءتها لا جنسها والقوالب النمطية التي يحددها المجتمع.

عام 2023 قدّم تقرير أعدّته مؤسسة مهارات بالتعاون مع جمعية مدنيات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حمل عنوان[1] **"كسر الصّمت عن العنف ضد النّساء في السّياسة"**، تحليلاً معمقًا للحواجز والعنف الذي تواجهه المرشحات في الانتخابات البلدية. ويسلط الضوء على أن النساء غالبًا ما يواجهن تحديات ممنهجة، بما في ذلك التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تتفاقم بسبب التمثيل الإعلامي غير الكافي والتغطية المتحيزة.

وفي هذا الصدد، أظهرت دراسة أجرتها جامعة إسيكس بعنوان[2] **"تأثيرات العنف الانتخابي على التمثيل التشريعي للمرأة"** عام 2024 أن المستويات الأعلى من العنف المرتبط بالانتخابات ترتبط بانخفاض معدلات تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية. وتشير الأبحاث المنشورة في مجلة الأبحاث السياسية إلى أن العنف الانتخابي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء، مما يمنعهن من الترشح للمناصب والمشاركة الكاملة في العمليات السياسية.

ولكن على الرغم من جهود منظمات المجتمع المدني، لا يزال الإطار القانوني اللبناني يفتقر إلى الحماية الشاملة ضد العنف على المرأة. فالقوانين القائمة لا تعالج بشكلٍ كافٍ قضايا مثل الاغتصاب الزوجي أو توفر ضمانات كافية للنساء ضد العنف المنزلي، مما يعكس المعايير الأبوية الراسخة التي تسيطر على المجتمع والمؤسسات السياسية.

وعلاوة على ذلك، برز المشهد الرقمي كعائق ومساحة جديدة للعنف ضد المرأة في لبنان. فبينما توفر منصات التواصل الاجتماعي سبل المشاركة السياسية، أصبحت أيضًا مساحات تواجه فيها السياسيات إساءة المعاملة والمضايقة. لهذا، لا يردع هذا العنف عبر الإنترنت النساء عن المشاركة في السياسة فحسب، بل يديم أيضًا ثقافة كراهية النساء والتمييز. ووجد تقرير صادر عن مركز مكافحة الكراهية الرقمية أن منصات مثل إنستغرام تفشل في إزالة جزء كبير من التعليقات المسيئة الموجهة إلى السياسيات، وبالتالي ترسيخ بيئة معادية عبر الإنترنت تقوّض مشاركة المرأة السياسية.

ولهذا السبب، إن معالجة العنف ضد المرأة في لبنان يتطلب نهجاً متعدد الأوجه يشمل الإصلاحات القانونية، والتدابير الوقائية، والجهود المتضافرة من جانب المنظمات الإعلامية لتعزيز التغطية العادلة وغير المتحيزة.

1 https://maharatfoundation.org/MeTooReport_VAWP

2 https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/10659129241252373

المرأة في المجال السياسي تواجه: أشكال متعددة من العنف

يهيمن العنف ضد المرأة في المجال السياسي (VAWP) على الساحة اللبنانية، وذلك **لإخضاع المرأة لصور نمطية وأدوار جندرية**، تحد من ممارسة حقوقها السياسية من خلال اعتماد أساليب تؤدي بها إلى تعليق مشاركتها في النشاط السياسي وبالتالي الحد من وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار.

ويتخذ هذا العنف أشكالاً عديدة تتجاوز الاعتداءات الجسدية لتشمل:

العنف ضد المرأة في السياسة: بالأرقام والوقائع

تتجلى آثار كل هذا التمييز والعنف ضد المرأة العاملة في المجال العام في ظل غيابها الفعلي عن مراكز صنع القرار، ولا سيما حضورها الخجول في البرلمان اللبناني، الذي لا يتجاوز 7 من أصل 128. لهذا، تعمل مهارات بشكل مكثف على تمكين حريات وحقوق الأفراد، وكذلك الدفاع عن المساواة بين الجنسين من خلال وسائل الإعلام والاستجابة لفجوة المعلومات، من حيث الدفاع عن المرأة وتعزيز حضورها في الشأن العام ورصد العنف ضدها خلال المراحل الانتخابية.

وبسبب النقص في البيانات المتوفرة حول العنف ضد المرأة في السياسة في لبنان. قامت مؤسسة مهارات بتنفيذ عدة مشاريع، بالتعاون مع #METOOPOLITICS و MARSAD VAWP، لتوثيق تجارب المرأة في السياسة من خلال مجموعات التركيز التي أجريت في مناطق مختلفة من لبنان كطرابلس، البقاع، والمتن، بمشاركة ناشطات في المجال السياسي، بهدف توفير بيانات كمية ونوعية حول العنف فيما يتعلق بالمرأة في السياسة، التأثير على النقاش حول المشاركة السياسية للمرأة، تسليط الضوء على العنف الإلكتروني وآثاره على المرأة والديمقراطية، العمل على القضاء على أنواع التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياسي، العمل على إدخال تغييرات على سياسات منصات التواصل الاجتماعي. وأشارت نتائج سلسلة هذه الدراسات الشهرية حول العنف ضد المرأة في في المجال العام والسياسي إلى أن:

91.3% **من المستطلعات**

أفادت وجود عنف ضد المرأة في المجال السياسي، متنوعًا بين العنف الاجتماعي، والعنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والعنف المعنوي والنفسي

من بين **81** **سيدة فائزة في انتخابات 2016**

تبين أن **9** **فقط**

كنّ ناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي في مناقشة القضايا السياسية والعامة، أما الأخريات فضّلن عدم التواجد بسبب مواجهتهن عنف إلكتروني

73% **من المستطلعات**

واجهن العقبات العائلية والاجتماعية في المجال السياسي

العنف ضد المرأة في السياسة: بالأرقام والوقائع

24% **من المستطلعات**

أكّدن تعرضهن للتهديد من أحد أفراد
عائلاتهن بسبب نشاطهن العام المحلي

90% **من المستطلعات**

أكّدن وجود العنف على
مواقع التواصل الاجتماعي

60% **من النساء**

تشعرنّ بعدم وجود وسائل أو طرق متاحة
للإبلاغ أو الشكوى بشأن مختلف حالات العنف

66% **من الناشطات**

السياسيات والصحفيات
ضحايا للعنف الرقمي

80% **ضحايا**

العنف السياسي خلال
الانتخابات التشريعية

39% **من حالات العنف**

قد تم الإبلاغ عنها قضائيًا

63% **من حالات العنف**

ضد المرأة في السياسة لم يتم
التعامل معها وفق أي إجراءات